

**د . طفون حانج**

**قراءة جديدة في الوثائق  
عبد الناصر .. ونكسة يونيو / حزيران**

١- ستظل هزيمة يونيو / حزيران ١٩٦٧ أعمق حدث في تاريخ الأمة العربية المعاصر . ولأنها كذلك فسيبقى أثر هذه الهزيمة عالقا بتاريخ عبد الناصر بالذات عند كل تقييم يجريه المؤرخون لفترة حكمه . وفي مثل هذا التاريخ أيضا من كل عام ، تنصب المحاكم لمحاكمة الهزيمة والمطالبة بمحاكمة المتهم الأساسي فيها ، أي جمال عبد الناصر . ويذهب البعض الى حد الطلب " بإعدام " عبد الناصر ، بإعتباره المسئول الأول عن هذه " الفضيحة المروعة " التي مازالت تعاني منها الأمة العربية حتى هذه اللحظة !!! ولقد كتبت مؤلفات كثيرة في تحليل هذه الهزيمة وأسبابها .. وجاءت مذكرات رجال الحقبة الناصرية ، سواء كانوا عسكريين أو مدنيين ، لتضفي جوانب جديدة ومتعددة لأسباب الهزيمة والمسئولين عنها مسئولية مباشرة . وقد حدث في السنتين الأخيرتين فقط أن أفرجت إسرائيل عن بعض وثائقها المتعلقة بحروب ١٩٤٨ و ١٩٦٧ ، وكتبت عدة كتب " إسرائيلية " تشير الى هذه الوثائق . ويعود الفضل كله - فيما أعتقد - للأستاذ " محمد حسنين هيكل " في نشر بعض هذه الوثائق " الإسرائيلية " في مقالاته الشهرية بمجلة " الكتب وجهات نظر " والتي تصدر تحت عنوان رئيسي " كلام في السياسة " . فما بين الطبعة الأولى لكتابه " الانفجار ، حرب ١٩٦٧ " والتي نشرت عام ١٩٩٠ ، ومقالاته التي نشرت مجمعة عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٢ في كتابه " عام من الأزمات ٢٠٠٠-٢٠٠١ " ، مر أكثر من عشر سنوات ، نجح " محمد حسنين هيكل " خلالها في الكشف عن الأدوار الحقيقية التي لعبتها شخصيات مهمة على الساحة السياسية العربية خلال تلك الحقبة .

#### التفسيرات الشائعة لتفسير هزيمة يونيو/ حزيران ١٩٦٧ :

٢ - هناك إجتهدات كثيرة لتفسير ما حدث يوم الخامس من يونيو ١٩٦٧ . فيقال مثلا أن النظام الناصري لم يكن ثوريا الى الحد الكافي الذي يمكنه من مواجهة إسرائيل ، وأن النكسة هي نتيجة طبيعية لعجز النظام الناصري عن الإستمرار في خطط التنمية المستقلة بعد عام ١٩٦٥ . وهي رؤية تتبناها فئات واسعة من الإقتصاديين اليساريين ، المصريين بصفة خاصة . ويعبر " غالي شكري " في كتابه " الثورة المضادة في مصر " عن فئات واسعة من اليسار الماركسي الذي يرى أن سبب الهزيمة يكمن في الطبيعة " غير الثورية " للنظام الناصري ولجوءه المستمر للعبة التوازنات الطبقيّة المراوغة للإستمرار في الحكم .. وأن هذه السياسة ذاتها هي السبب في الهزيمة التي لحقت به عام ١٩٦٧ . فعلى حد قول " غالي شكري " .. كان عام ١٩٦٥ علامة فارقة في رحلة النظام الناصري .. أنه العام الذي إنتهت به الخطة الخمسية الأولى للتنمية ، وهو أيضا ختام تجربة التخطيط الوطني الشامل بعد إجراءات التأميم ، وهو كذلك العام الذي إنحدرت بعده معدلات التنمية .. لأن خطة التنمية الشاملة لم تكن جذرية ، بل كانت من البداية خطة رأسمالية ، ولكنها رأسمالية الدولة الوطنية ... ولقد كان التحالف العفوي - وأحيانا المقصود وأحيانا الإضطرابي - بين التشريع الرأسمالي للتنمية الناصرية واسلوب التنفيذ البيروقراطي البوليسي الذي يستهدف إبعاد الرقابة الشعبية المباشرة ... فقد تشابكت العلاقات الإقتصادية والإجتماعية وكذلك إرتبطت المصالح السياسية بين بيروقراطية القطاع العام ومقاولي القطاع الخاص والجنح العسكري الذي ذاب في الحياة المدنية وبقايا الطبقات القديمة والسماسة والمرابين .. هذا هو المناخ الناصري أن شئنا التعبير الدقيق ( والموضوعية والأمانة ) عن مقدمات انقلاب أيار- مايو ١٩٧١ .. كان عام ١٩٦٥ هو بمثابة بداية النهاية التي أقيمت عام ١٩٦٧ . ولكن الشخصية التاريخية التي يتمتع بها جمال عبد الناصر أخرت موعد التسجيل الرسمي ثلاث سنوات ، فبرحيله المباغت كان الانقلاب قد ولد . وهو إنقلاب شرعي ، أي أنه مفارقة تاريخية سببها المفارقة الجرثومة في دم النظام السابق ... ( الثورة المضادة في مصر ، دار الطليعة ، صفحة ٢٠٧-٢١١ ) . هذا هو المناخ الناصري قبل الهزيمة كما رآه " بموضوعية وأمانة " غالي شكري في تفسيره للهزيمة ولإنقلاب السادات الذي كان إنقلابا " شرعيا " سببه " الجرثومة " الموجودة في دم النظام الناصري !!

٣- والواقع أن هذا التفسير للهزيمة العسكرية وأسبابها كان متعسفا في كثير من الأحيان و لا يأخذ في الإعتبار الظروف الموضوعية التي تتم فيها تجارب التنمية " المستقلة " ، اي تلك التي تريد أن تخرج من التبعية للخارج والإعتماد على قدراتها الوطنية . ومعظم الذين يتبنون هذا " المنهج الإقتصادي " في محاكمة التجارب التنموية يعتمدون على لغة المعدلات والأرقام ، كمعيار وحيد على نجاح ، أو تعثر ، نهج الإستقلال الوطني . فإنخفاض معدلات التنمية في مراحل معينة ، أو تفوقها مؤقتا ، لا يعد دليلا على الفشل أو النكوص أو الإرتداد ، وإلا إعتبرنا كل تجارب البناء الإشتراكي التي تمت خلال القرن العشرين هي تجارب فاشلة . من ناحية ، لأنها واجهت صعوبات وتراجعات وإرتدادات في معدلات التنمية في فترات معينة من تاريخها . أو لأن مصيرها جميعا كان الإنهيار التام بعد الخبرة التاريخية لسقوط دول الكتلة السوفييتي ، من ناحية أخرى . فلقد إعترف " جورباتشوف " - مثلا - في كتابه " بيروسترويكا " أن معدلات النمو الإقتصادي في الإتحاد السوفييتي و كانت قد أخذت في التدهور خلال الخطط الثلاث الأخيرة الى أكثر من مرتين وهبوط هذه المعدلات الى مستوى جعل الإتحاد السوفييتي يلامس حالة الركود الإقتصادي و وقد ظهر هذا الإتجاه نفسه في دول أوروبا الشرقية وفي الصين : ركود إقتصادي .. فشل في تحسين نوعية الإنتاج .. تخلف في تكنولوجيا الزراعة .. إزدياد الفجوة التكنولوجية مع العالم الرأسمالي .. إزدياد الإتجاه نحو المعونات والقروض الأجنبية .. الخصخصة .. العودة الى نظام السوق الرأسمالي .. التوترات الإجتماعية والسياسية الحادة .. الى آخره . مع الأخذ في الإعتبار الخبرة التاريخية الطويلة لهذه التجارب التنموية غير الرأسمالية ( ثلاثة ارباع القرن في حالة التجربة السوفياتية و نصف قرن للتجربة الصينية وازيد قليلا في تجارب دول أوروبا الشرقية ) إذا قارناها بالتجربة الناصرية التي لم تتعد نحو خمس سنوات في تطبيق نظام الإقتصادي الإشتراكي قبل أن يدهمها العدوان العسكري عام ١٩٦٧ .

٤- ومع ذلك ، فنحن لم نذكر خبرة هذه البلدان لمجرد التبرير " اللفظي " على إنتقادات البعض لعبد الناصر " وأخطاءها وتجربته . فالمحاكمات التي نصبها هؤلاء لم تكن تستند في الواقع الى أطر مرجعية ، بل كانت تكذبها الوقائع والأرقام والمعدلات التي تواضعت على الإتفاق عليها الدراسات الموضوعية التي إهتمت بتحليل الحقبة الناصرية . أحد هذه الدراسات التي تميزت بالإتزان والموضوعية ، دراسة الإقتصادي السوفياتي " لوتسكيفيتش " والتي كانت بعنوان " عبد الناصر ومعركة الإستقلال الإقتصادي ( ١٩٥٢-١٩٧٠ ) . وترجع أهمية هذه الدراسة في رأيي لأسباب عديدة منها : أولا لأنها صادرة عن إقتصادي ينتمي للفكر الإشتراكي وللتجربة السوفياتية بشكل خاص .. وبالتالي تعبر عن مضمون هذه الخبرة التاريخية . وثانيا لأن الدراسة نشرت بالعربية عام ١٩٨٠ ، أي بعد عشر سنوات من وفاة " عبد الناصر " والإنقراض على منجزاتها المادية داخل جهاز الدولة المصرية وإستقرار عناصر الثورة المضادة في قمة السلطة السياسية . وبالتالي فهي دراسة لا تحمل أي جانب دعائي أو " بروباغندا " للنهج الناصري ، بقدر ما يمكن إعتبارها تقييما متزنا لتجربتها في الإستقلال الوطني . والأمر الثالث ، أنها صدرت قبل سياسة " البيروسترويكا " في الإتحاد السوفييتي بسنوات قليلة ، وبالتالي تكتسب قيمة إدراك المصاعب الحقيقية التي تعاني منها تجارب التنمية " غير الرأسمالية " وحجم الضغوط الإمبريالية التي كانت تواجهها هذه التجارب .

#### أولا : نتائج الخطة الخمسية الأولى للتنمية الناصرية :

يرى " لو تسكيفيتش " : " أن أحد المهام الأساسية للخطة كان زيادة الدخل القومي بنسبة ( ٣٩.٧ % ) خلال السنوات الخمس ١٩٦٠-١٩٦٥ ، وقد تحققت أهداف الخطة بنسبة ( ٩٧ % ) ، وكذلك تحققت خطة رأس المال عموما بنسبة ( ٩٦ % ) . وفي نفس الوقت تعدت الزيادة في العمالة والأجور النسب المحددة لها في الخطة . وفي عملية إعادة الحساب على أساس سعر الأساس ، فلقد إستكملت الخطة زيادة الدخل القومي بنسبة ( ٨٩.٩ % ) .

## ثانيا : العقبات التي واجهتها الخطة الخمسية الأولى :

يذكر " لوتسكيفيتش " في هذا الجانب جملة التحديات التي واجهتها مصر آنذاك في تجربتها الأولى للتنمية المخططة ، فيقول : " وتعتبر الأخطاء في تحليل الخطة سببا هاما في عدم تحقيقها من حيث الزيادة في الناتج القومي الكلي والدخل القومي ، ورأس المال ، حيث لم يكن يوجد في مصر الجهاز الفني ، كما أنه لم تكن هناك خبرة كافية لتنفيذ تخطيط على هذا المستوى القومي الإقتصادي . وقد حدثت أخطاء كبيرة في تقدير المتطلبات من العملة الأجنبية والمحلية . ولم تشر الخطة الى مصادر محددة للمصادر الإستثمارية . وقد أدى هذا كله الى صعوبات كبيرة في مسار تنفيذ الخطة . وأثر تلف محصول القطن عام ١٩٦٢/١٩٦١ ، ثم التوقف المؤقت للمعونات الغذائية التي تقدمها الولايات المتحدة الأمريكية في عام ١٩٦٤/١٩٦٥ ( يقصد معونات القمح ) وكذلك النشاط العسكري في اليمن ، أدى كل ذلك الى تأثير بالغ على عدم إستكمال الخطة " . ( لوتسكيفيتش ، عبد الناصر والإستقلال الإقتصادي ، ١٩٥٢-١٩٧٠ ، دار الكلمة للنشر ، ص ٥٢ ) .

## ثالثا تقييم " لوتسكيفيتش " للخطة التنموية الناصرية :

رغم كل هذه التحديات والصعوبات ، ورغم أنها التجربة الأولى للتخطيط الإقتصادي يقول " لوتسكيفيتش " : " ... على أية حال ، إذا وضعنا في الإعتبار أن الخطة الخمسية الأولى كانت في الواقع هي المحاولة الأولى لعمل تنمية إقتصادية وفق خطة على المستوى القومي ، فبالضرورة يستتبع تقييم " إيجابي " ( المزدوجات من عندي ) لمحصلة تحقيق الخطة . ويصل متوسط المعدل السنوي للنمو الإقتصادي الذي تحقق في مصر في الخمس سنوات الى ( ٦.٥ % ) . وهذا يعني أنها تخطت معدلات النمو في كثير من الدول النامية والتي كانت تتراوح بين ( ٣-٥ % ) . نجح النظام الناصري ، إذا ، في تخطيط إداء الأقتصاد القومي ، الأمر الذي لا يستقيم معه القول بأن النظام الناصري كان قد أخذ في الإرتداد مع نهاية الخطة عام ١٩٦٥ .. وما الذي يدفعه للإرتداد ؟ أين ، إذا ، المفارقة الجرثومة الكامنة في دم النظام الناصري ، التي تحدث عنها " غالي شكري " ؟

٥ - ان عبد الناصر نفسه كان مهتما بشكل غير عادي بالخطة الخمسية وما تمخض عنها من نتائج . يذكر " محمد حسنين هيكل " في كتابه " الإنفجار " ، حرب ١٩٦٧ " الآتي " : يوم ٢٥ مارس ١٩٦٥ وقف " جمال عبد الناصر " أمام مجلس الأمة يؤدي اليمين الدستورية بادئا رئاسة جديدة مدتها ست سنوات . وفي الأيام الأولى لمدة الرئاسة الجديدة كانت هناك عدة إجتماعات خصصت لبحث السياسة العامة في المرحلة المقبلة . كان هناك نوعان من الإجتماعات : إجتماعات رسمية مقيدة بجدول أعمال ، وإجتماعات حرة طليقة يكون جدول أعمالها مجرد عناوين عامة . كانت اجتماعات النوع الأول هي إجتماعات المؤسسات الشعبية أو الرسمية كاللجنة التنفيذية العليا للإتحاد الإشتراكي العربي ، أو مجلس الوزراء . وكانت الإجتماعات الحرة الطليقة هي لقاءات مفتوحة يدعو إليها " جمال عبد الناصر " عددا من زملائه وأصدقائه ، وكانت تعقد في الغالب في إستراحة القناطر إذا كان الموسم شتاء ، أو إستراحة برج العرب إذا كان الموسم صيفا . وقد أطلق " جمال عبد الناصر " على هذه الإجتماعات وصف " المعسكرات السياسية " ، فقد كانت تجري في جو خال من القيود والرسميات ، وعادة ما كانت تستمر لمدة يومين أو ثلاثة في جو أشبه ما يكون فعلا بجو " المعسكرات .. وقد أتاحت لي الظروف أن أشارك في كثير من هذه المعسكرات السياسية ... وشهدت تلك الأيام لقاءين من نوع هذه المعسكرات السياسية " خصص أولهما للسياسة الداخلية ، وكان التركيز فيه على الخطة الخمسية الأولى التي قاربت على الإنتهاء وحققت نجاحا لاشك فيه . ومع التطلع الى الخطة الخمسية الثانية للتنمية ، فإن " جمال عبد الناصر " كان مهتما ببعض الظواهر السلبية التي ظهرت في فترة تنفيذ الخطة ، وكان أهمها - كما بدا في طريقة إدارته للمناقشات - : الآثار التضخمية لتنفيذ الخطة ، وكانت هذه ظاهرة طبيعية ، فقد إقتضت الخطة إنفاق مبالغ طائلة على إنشاءات ومشروعات لم تنتج لها الفرصة لكي تعطي عوائد .

ومن ناحية أخرى فقد بدا أن حرب اليمن تفرض تكاليف كان يمكن توجيهها الى الخطة . وكان أهم ما إنتهت إليه المناقشات في المجال الداخلي هو أن الأمور تقتضي مزيدا من التدقيق والحذر في المرحلة القادمة حتى لا تقلت عوامل التضخم وتتفاقم آثارها ... ( محمد حسنين هيكل ، الإنفجار ، مركز الأهرام للترجمة والنشر ، ص ١٥٨ ) . من الواضح ، أن " جمال عبد الناصر " نفسه كان مهموما ومهتما بمواجهة الصعوبات والتحديات والعقبات التي تواجه عملية تخطيط الإقتصاد القومي ، مكرسا وقتا وجهدا فانقا لإدارة التنمية الإقتصادية تحت إشرافه المباشر . يبقى أن ننهي هذه الفقرة ، بالتأكيد على أن النظام الناصري كان يعمل وسط ظروف ومناخ غاية في الصعوبة ، داخليا وخارجيا . الوثائق التي كشف عنها " هيكل " في كتبه المتعددة ، لا تترك مجالاً للشك في أن إسرائيل وأمريكا كانتا تعدان لإصطياد " عبد الناصر " وإسقاط نظامه . وقد ثبت من خلال كتابات " محمد حسنين هيكل " ، أن " عبد الناصر " كان لديه تحذيرات ومؤشرات عن هذا الأمر ، وعبر قنوات متعددة وشخصيات مختلفة قبل العدوان العسكري . ولكن بعض الوقائع والوثائق الجديدة تفتح علامات إستفهام متعددة ، حول دور بعض الأطراف العربية في التمهيد للعدوان ، أو مشاركتها الإيجابية بالعلم أو المشاركة في التحضير للعمل العسكري ... كيف ؟

### رد الإعتبار لنظرية المؤامرة

٦ - ظهرت في السنوات الأخيرة كتابات عربية عديدة تسم الفكر السياسي العربي بالسطحية والغوغائية لكونه يتبنى " نظرية المؤامرة " في تفسير وقائع التاريخ العربي ، القديم والحديث . وذهبت هذه الكتابات ، في تكلف واضح ، الى حد نفي مناهج التفكير التأميرية نفيًا كاملاً من أي تحليل سياسي ( ويعترف كاتب هذه الدراسة أنه كان حتى وقت قريب جدا من هذه المدرسة ) . ولكن مع نشر الوثائق الجديدة لهذه الفترة من تاريخنا العربي و لم يعد من الممكن تجاهل الأثر الكبير الذي تلعبه المؤامرات في تغيير مسار وقائع معينة من التاريخ البشري . فالتاريخ يتحرك قطعاً وفق قوانين علمية معروفة أو يمكن معرفتها .. ليس لدي شك في هذا . ولكن طموحات البشر وأعمالهم ، أفراد وجماعات ، تتعارض في لحظات عديدة و كما أن نواياهم المضمرة والمستترة تتصارع في الخفاء والعلن ، كما أن جهودهم وأعمالهم تتضارب في أوقات كثيرة سواء بالجهل أو بالوعي الكامل . ومن ثم فإن الكشف عن تفسير حدث تاريخي ما ، يستمد تفاصيله من معرفة كل هذه الدوافع ، أو معظمها ، وهو أمر يجعل من عملية التفسير التاريخي عملية مستحيلة في كثير من الأحيان .. وهذا ما يعطي للتاريخ غموضه الأسر .. وهو غموض فتان وممتع في أحيان معينة !!

### المناخ السياسي العربي قبل عدوان ١٩٦٧

٧ - إن نظرة سطحية على الواقع العربي قبل العدوان العسكري في ١٩٦٧ تكشف فورا عن المناخ الذي كان يحيط بالنظام الناصري وعلى إمكانياته الفعلية في التحرك الطليق والمناورة المتحررة من الضغوط الإقليمية والدولية . لقد كان النظام الناصري محاصرا ، من كل الإتجاهات ، بأنظمة تقليدية رجعية معادية بشكل كامل أو جزئي للمشروع الناصري . ففي الغرب كان النظام الملكي الليبي متورطا في علاقات مع الغرب نتج عنها مجموعة من القواعد الأمريكية والبريطانية على الحدود المصرية الليبية أو بالقرب منها ( قاعدي العضم وهويلس ) . ويذكر " محمد حسنين هيكل " أن : " المعلومات الملتقطة على الشبكات البريطانية والأمريكية ( قبل العدوان العسكري ) كانت غير داعية للطمأنينة . وقد أوضحت هذه المعلومات أن هناك تحركات لمجموعة كتيبة من الدبابات في منطقة " التميمي " غرب " طبرق " ، كما أن قوات أمريكية دخلت الى ولاية " برقة " قادمة من " طرابلس " . ثم أظهرت برقية ملتقطة على الشبكة البريطانية أن القوات البريطانية في مطار " العظم " القريب من طبرق قد أقامت نقطة تفنيش يقوم عليها جنود بريطانيون بدون إشتراك أي عنصر ليبي " ويبدو أن هذه التحركات الغربية كانت قد أفلقت العناصر الوطنية والدينية في ليبيا و فأرسلت بعريضة الى الملك تطالبه بوقف

هذه التحركات ووضع اليهود في ليبيا تحت الحراسة والسماح للقوى الوطنية بالحركة والتعبير عن مساندتها لمصر . ثم طالبت العريضة بضرورة تخصيص ميزانية ضخمة توضع تحت تصرف : إخواننا الذين ينهضون بواجب الجهاد " . كما قالت عريضة القوى الوطنية الليبية . وكانت الأحوال في السودان كذلك على حافة خطرة ، فإن الحكومة المدنية التي جاءت الى السلطة بعد سقوط الإنقلاب الذي قاده الفريق " إبراهيم عبود " و قد عادت سنة ١٩٦٦ لكي تعيد نفس الأجواء التي أدت الى سقوط الحكم المدني عام ١٩٥٨ .

٨ - وعلى الحدود الغربية لليبيا كان النظام الحاكم في تونس ( نظام الرئيس حبيب بورقيبة ) نظاما تقليديا محافظا من الناحية الطبقية وليبراليا علمانيا فيما يخص الموقف من مسائل الدين والهوية العربية ، التي كانت تصل في بعض الأحيان الى حد الإستهانة بالتقاليد الإسلامية الراسخة الخاصة بصوم شهر رمضان . بإختصار كانت ليبراليته الدينية تتعارض بشكل كامل مع رجعيته الطبقية والسياسية . على كل حال كان النظام التونسي يرى في شعبية " عبد الناصر " الطاغية تهديدا ايدولوجيا وسياسيا لوجوده وعنصر من عناصر عدم الإستقرار لنظامه السياسي .

٩ - وفي الجزائر ، كان الإنقلاب العسكري للعقيد " هواري بومدين " قد أطاح بحكم الرئيس " أحمد بن بيللا " عام ١٩٦٥ والذي كان ينتهج نهجا ناصريا واضحا في كثير من المسائل الخاصة بحركة التحرر الوطني في العالم الثالث . وقد ظلت العلاقة الخاصة بين عبد الناصر وبن بيللا تلقي بظلالها على علاقة البلدين من وقت الى آخر . ولكن في الأيام الأولى لشهر يونيو / حزيران ١٩٦٧ كان الرئيس " بومدين " في حالة معنوية عالية وفي رأيه أن الأوان قد أن لضرب إسرائيل وردع خطرها .. ومع ذلك فقد كان رأيه في المحصلة الأخيرة هو أنه لن تحدث حرب لأن الولايات المتحدة الأمريكية ليست في وضع يسمح لها بالقتال في الشرق الأوسط . وإسرائيل لن تستطيع القتال بدون أمريكا أو بدون أوامر من أمريكا مؤكدة بضمنان . فإذا كانت إسرائيل وحدها هي التي ستحارب ، فهي غير قادرة على أن تقاتل في ثلاث جبهات مرة واحدة ( مصر والأردن وسوريا ) . وقد أثبتت الوقائع والوثائق عكس هذا التقدير ، فالولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل كانت تعدان بالفعل الخطة العسكرية للعدوان العسكري ، خلافا لكل التقديرات .

١٠ - ولكن الأمر الذي قد يحتاج تعليقا في هذه الفقرة ، هو موقف القيادة الجزائرية المحبذ للعمل العسكري في مواجهة إسرائيل في هذا الوقت . لسبب بسيط هو أن القيادة السياسية التي كانت تحكم في دمشق كانت متأثرة عقائديا وسياسيا بالتجربة الكفاحية الجزائرية منذ إنتصار الثورة الجزائرية وبشكل خاص ثلاثي " الأطباء " الذي كان يتصدرون الواجهة السياسية العلنية آنذاك ( الدكتور نور الدين الأتاسي رئيس الدولة .. الدكتور يوسف زعين رئيس الوزراء .. الدكتور إبراهيم ماخوس وزير الخارجية ) . من المفيد هنا ذكر محضر الإجتماع الذي تم بين الرئيس " جمال عبد الناصر " وبين الوفد السوري في القاهرة بتاريخ ٢ نوفمبر ١٩٦٦ والذي رأسه " الدكتور يوسف زعين " وضم إليه " الدكتور إبراهيم ماخوس " وزير الخارجية واللواء " أحمد سويداني " رئيس أركان حرب الجيش السوري ، والعقيد " عبد الكريم الجندي " مدير العمليات والدكتور " سامي الدروبي " سفير سوريا في القاهرة . في هذا الإجتماع عرض الوفد السوري نظريته " في الحرب الشعبية " . وعندما ناقشهم الرئيس " عبد الناصر " في افكارهم عن الحرب الشعبية كان رد الدكتور " يوسف زعين " هو : " إننا لا نستطيع أن نتصرف بالطريق الكلاسيكي العادي ، والمفتاح في رأينا هو تفجير طاقات الشعب .. قد يكون هذا الكلام في حيز العموميات وقد بدأنا نسوي دراسات حوله وندرس تجارب العالم ، ندرس الجزائر مع تقديرنا لإختلاف الظروف ، وندرس فيتنام ونضع شعار " الحرب الشعبية " موضع التطبيق . لا بد أن ندرج الشعب ، وأن ندعو كافة المواطنين الى حمل السلاح واستعماله وهذا هو الطريق الأضمن الذي يقودنا للنصر ولا بد أن نقف جميعا تحت شعار " الحرب الشعبية " . وهنا أبدى " عبد الناصر " ملاحظة قال فيها للدكتور " زعين " أراك تقلب الأوضاع . لا بد أن نجد الحل الصحيح أولا ثم نعبر عنه بشعار نقف تحته .. أما

أن يصبح الحل هو الشعار ، فهذا منطوق يصعب علي فهمه " . ( الإنفجار ، مصدر سابق ) . بالفعل كان الثلاثي الحاكم في دمشق ، ومجموعة الضباط التي كانت وراءهم ، قد دخلوا في مناخ فكري وعقائدي وسياسي يدفع الأمور باتجاه المغامرة العسكرية دون أي حسابات للقوة حقيقية ، ودون حساب لما يجري وراء الستار من استعدادات أمريكية وإسرائيلية لإصطياد " عبد الناصر " بالذات وليس أحدا غيره . لقد علق على هذا الموقف فيما بعد المفكر السوري الراحل " ياسين الحافظ " بقوله : " ... بعد أحداث ١٨ تموز ١٩٦٣ وإنفراد حزب البعث بالسلطة ، تقام الصراع السياسي بين القاهرة ودمشق . وكان الموقف من مسألة تحرير فلسطين إحدى اهم النقاط التي دار حولها هذا الصراع ومادته الرئيسية في المعركة الإعلامية الناشبة بين العاصمتين . وبالتحديد في ٢٨ أيلول ١٩٦٤ ( وقد لوحظ انئذ أن العلاقات بين النظام الأردني والنظام السوري قد أصبحت إيجابية . ولأول مرة في تاريخ سوريا يقوم رئيس الدولة بزيارة السفارة الأردنية مهئنا بعيد جلوس الملك حسين على العرش و كما سمح للصحف الأردنية ، ولأول مرة أيضا ، بالدخول الى الأسواق السورية ) أطلق نفيير المعركة ضد عبد الناصر الذي أنهم انه يقبض من الغرب المعونات والمساعدات لكي يؤجل معركة تحرير فلسطين التي أصبحت ناضجة ، أو لكي يصفى قضية فلسطين . وبشكل عام ، كانت المواجهة جد هجومية من جانب دمشق ، وجد دفاعية من جانب القاهرة . استمرت القاهرة تدافع عن مبدأ " الوحدة طريق تحرير فلسطين " ، واستمرت دمشق ترفع مبدأ " تحرير فلسطين طريقا للوحدة " . كانت المزايدة على عبد الناصر بقضية فلسطين هي اللعبة المفضلة للحاكمين في دمشق منذ الإنفصال عام ١٩٦١ .

١١ - لكن الحدث الذي إستجد في الشهور القليلة قبل العدوان العسكري هو موقف بعض المنظمات الفلسطينية ، وبشكل خاص ، منظمة " فتح " . فقد ولدت في صفوف بعض المثقفين الفلسطينيين العاملين في الدول العربية البترولية والذين كان القسم الأعظم من قياداتهم متأثرين بالمناخ الفكري والسياسي للهيئة العربية العليا وحزب التحرير الإسلامي ، ايدولوجيا هجومية على " عبد الناصر " أخذت تصوره - كما يقول ياسين الحافظ - عميل للصهيونية ، لأنه يرفض القيام بأي عمل ضد إسرائيل ( الهزيمة والأيدولوجية المهزومة - دار الطليعة بيروت ) . وهنا يسأل ياسين الحافظ سؤالا اراه مهما : " هل كانت دمشق وفتح اللذان التقيا حول طرح هدف تحرير هو جدول أعمال اليوم بواسطة حرب التحرير الشعبية ، سببا في اثاره حرب حزيران ١٩٦٧ ؟ ويجب : " .. بالتأكيد لا .. فاللعبة أكبر منهما بكثير .. لقد كان ممكنا أن يكونا بالفعل سببا في إثارة الحرب لو أن العمل الفدائي كان أكثر فاعلية ضد اسرائيل ، ولكن مادام العمل الفدائي لم يكيد اسرائيل سوى قتييل واحد من بداية العام ١٩٦٧ وحتى إندلاع حرب حزيران . لذا لا يمكن القول أن مسألة العمل الفدائي ضد اسرائيل كانت بمثابة ذريعة استخدمتها اسرائيل والإمبريالية الأمريكية في لعبة قررها البيت الأبيض " ( ياسين الحافظ ، مصدر سابق ) .

١٢ - وحتى في اليمن الذي كان يواجه حربا مسلحة على حدوده تحاول نقل معاركها الى أعماقه وراح النظام الثوري فيه والحاكم في صنعاء يتعرض الى انقسامات داخلية قسمت جبهته الوطنية الى ثلاث كتل : كتلة يتزعمها المشير " عبد الله السلال " ، وكتلة يتزعمها رئيس الوزراء الفريق " العمري " وكتلة الساسة المخضرمين الذين أيدوا الثورة في أيامها وأبرزهم " القاضي النعماني " . ووصلت التناقضات بين القوى الثلاث الى درجة باتت تهدد القاعدة التي يرتكز عليها الجيش المصري الذي قدم لحماية ثورة الشعب اليمني ودولته الجديدة .

١٣ - وكانت الأوضاع في الجنوب العربي ( عدن ) والخليج شديدة التعقيد ، فإن الحكومة البريطانية كانت حريصة على ترتيب الأوضاع في هاتين المنطقتين الحيويتين بما يلائم مصالح الغرب فيهما قبل أن يتحقق الإنسحاب البريطاني الذي كان مقررا له عام ١٩٦٨ ، وهو الموعد المقرر لإتمام تنفيذ سياسة الإنسحاب شرق السويس . وكان أهم عنصر في الخطة البريطانية هي التأكد من عدم حدوث اي إتصال ممكن بين هاتين المنطقتين وبين بقية العالم العربي وبشكل خاص مع مصر عبد الناصر .

١٤ - اما في العراق فقد كانت الأمور تسير على نفس الصعيد . لقد كانت أحد الثغرات المفتوحة والتي تقلق " عبد الناصر " الوضع السائد في العراق . فالحكم في العراق كان ضعيفا ومحاصر بمجموعة كبيرة من الصراعات الداخلية و وكانت بغداد نفسها غارقة في خلاف مستحکم مع دمشق . وكانت المجموعة الحاكمة في بغداد تعتقد أن القاهرة إنحازت لدمشق حين وقعت ميثاق دفاع مشترك معها في مواجهة التحرشات الإسرائيلية ( كما عبر عن ذلك عبد الناصر نفسه في الإجتماع الذي عقده مع الرئيس عبد الرحمن عارف في ٤ فبراير ١٩٦٧ ) .

## كشف الغموض

١٥ - كل المعلومات التي ذكرت هي معلومات معروفة سابقا ، وفي مصادر متعددة وبشكل أكثر تفصيلا . ولقد ذكرنا هنا لهذا لهدف واحد فقط هو أن تتبين الأجيال الجديدة من الشباب العربي طبيعة المناخ السياسي الذي كان يحيط بالمشروع الناصري حينما أتت الضربة العسكرية التي خططت لها طويلا أمريكا وإسرائيل . كان الوضع العربي بمجمله مناوئا للمشروع الناصري بحسن النية أو بسوءها . وهو أمر يجب على المهتم بتحليل أسباب الهزيمة العسكرية أن يضعها في حسابه قبل أن يلقي بالمسئولية على " عبد الناصر " . وهنا سيكتشف القارئ الفطن ان تحليلنا للوضع السياسي العربي عشية النكسة به فجوات ثلاث مهمة ، هي مواقف الأنظمة الملكية التي كانت موجودة عشية الضربة العسكرية الإسرائيلية ودورها في الجهد التعبوي والمخابراتي في التجهيز للضربة العسكرية ضد " جمال عبد الناصر " .

١٦ - هل صحيح أن النظام الناصري كان قد أصبح نظاما مختلفا بعد عام ١٩٦٥ ؟ وهل شكلت الهزيمة العسكرية في ١٩٦٧ نهاية خط الإستقلال الوطني الذي إنتهجه " عبد الناصر " على ماذا يستند هذا الإتهام ؟ أين هي وقائع الإتهام وقرائنه ؟ هل الهزيمة العسكرية هي نتيجة طبيعية للفشل الإقتصادي كما روجت عناصر من اليسار العربي ؟ هناك مؤشرات ، بل وقرائن ، تنفي هذه الإتهام و بل وتؤكد ان النظام الناصري حافظ حتى في ظل الهزيمة العسكرية على نهجه التنموي المستقل . بل أكثر من هذا ( وهنا المفاجأة ) إنتهج النظام الناصري خطأ للإصلاح الإقتصادي والمالي لمواجهة آثار الهزيمة العسكرية . وقبل أن أدخل في لغة الأرقام والمعدلات لدحض هذه الإعتراضات والإنتقادات و يهمني أن يعرف القارئ وجهة نظر " عبد الناصر " غير الرسمية ، وأقصد تقييمه غير المعلن جماهيريا حول نتائج الخطة الخمسية الأولى؟! فسرت كثيرا من المواقف التي كانت غامضة حتى عهد قريب . ولكن هذا الأمر يحتاج الى دراسة خاصة و ليس مجالها هذه المقال . ثم حدثت الهزيمة العسكرية لقد كان " عبد الناصر " كبيرا وشجاعا حين وقف ليعلن يوم ٩ يونيو / حزيران ١٩٦٧ مسئوليته الكاملة عن ما حدث واستعداده للمحاسبة . ولقد كانت الجماهير العربية التي خرجت ملتاعة في الشوارع صادقة وكريمة عندما طلبت من " ابنها " أن يقف ويصمد ويواجه . لقد أصبح معروفا ما فعله عبد الناصر لإعادة بناء الجيش المصري وتفرغه الكامل ومهام التسليح والتدريب والعمليات حتى أصغرها تأثيرا . ولكن البعض لا يعرف الجهد " الخارق " الذي بذله " جمال عبد الناصر " في إصلاح النظام الإقتصادي هذا يقودنا لما حدث للإقتصاد المصري بعد الهزيمة العسكرية . هل صحيح أن النظام الناصري كان قد أصبح نظاما مختلفا بعد عام ١٩٦٥ ؟ وهل شكلت الهزيمة العسكرية في ١٩٦٧ نهاية خط الإستقلال الوطني الذي إنتهجه " عبد الناصر " على ماذا يستند هذا الإتهام ؟ أين هي وقائع الإتهام وقرائنه ؟ هل الهزيمة العسكرية هي نتيجة طبيعية للفشل الإقتصادي كما روجت عناصر من اليسار العربي ؟ هناك مؤشرات ، بل وقرائن ، تنفي هذه الإتهام و بل وتؤكد ان النظام الناصري حافظ حتى في ظل الهزيمة العسكرية على نهجه التنموي المستقل . بل أكثر من هذا ( وهنا المفاجأة ) إنتهج النظام الناصري خطأ للإصلاح الإقتصادي والمالي لمواجهة آثار الهزيمة العسكرية . وقبل أن أدخل في لغة الأرقام والمعدلات لدحض هذه الإعتراضات والإنتقادات و يهمني أن يعرف القارئ وجهة نظر " عبد

الناصر " غير الرسمية ، وأقصد تقييمه غير المعلن جماهيريا حول نتائج الخطة الخمسية الأولى؟! مرة أخرى أعود في هذا الصدد لدراسة " لوتسكيفتش " التي تحوي بعض المفاجآت المدهشة في هذه القضية : أولا : الإنتاج الإقتصادي : يقول " لوتسكيفتش " : ... شهدت الفترة بين ١٩٦٥ الى ١٩٧٠ إقامة ( ١٥٥ ) مصنعا وارتفعت قيمة الإنتاج الصناعي ٠ بالأسعار الجارية ) من ( ٦٦١ مليون جنيه ) عام ١٩٦٠ الى ( ١١٤٤ مليون جنيه ) عام ١٩٦٥ . وبعد عدوان ١٩٦٧ و وعلى الرغم من الصعوبات الظاهرة ، استمرت الزيادة في الإنتاج الصناعي إلى ( ١٦٣٤ مليون جنيه مصري ) عام ١٩٧٠ وإلى ( ١٨٠٩ مليون جنيه مصري ) عام ١٩٧١ . وفي الفترة من ١٩٦٨ - ١٩٧٠ ونتيجة لجهود الدولة في استغلال جميع موارد البلاد تم التغلب بصورة واضحة على الاثار الإقتصادية للعدوان الإسرائيلي وبلغت نسبة الزيادة في الإنتاج الصناعي ( وحسب الأسعار السائدة ) في عام ١٩٦٨ ( ٧ % ) وكانت قد بلغت عام ١٩٦٦ - قبل العدوان العسكري - ( ٦ % ) ، وكانت قد إنخفضت عام ١٩٦٧ الى ( ٣ % ) لتعاود الإرتفاع عام ١٩٦٨ كما قلنا . وواصلت الإرتفاع في عام ١٩٦٩ الى ( ٩.٢ % ) . وفي عام ١٩٧٠ كانت ( ٨.٢ % ) وفي عام ١٩٧١ ( ١٠.٧ % ) . ( حيث كانت الدولة المصرية تسير على نفس النهج الناصري إقتصاديا ) . وإذا علمنا أن هذا الأداء للإقتصاد المصري كان يتم في ظل خسائر عالية من جراء نسف مصانع منطقة قناة السويس وتسخير معظم الإنتاج الصناعي لسد إحتياجات الجيش ، فإن ذلك يجعلنا ننظر للتجربة الناصرية بكثير من الإحترام والتقدير . ( لوتسكيفتش ، مصدر سابق )

ثانيا : الإصلاح المالي وميزان المدفوعات : يذكر " لوتسكيفتش " ان النظام الناصري ، إستحدث بعد عام ١٩٦٧ نظام " التمويل الذاتي " الذي ينص على أن تقوم كل مؤسسة صناعية بإستثمار احتياطياتها لتنفيذ التوسعات اللازمة لها وتطوير وسائل الإنتاج وتطبيق التكنولوجيا الحديثة . وقد كان ( ٥٥ % ) من جملة الإستثمارات في قطاع الصناعة عام ١٩٧١-١٩٧٢ من التمويل الذاتي . ويعتبر هذا جزءا من معالم الإصلاح الإقتصادي والمالي الذي كان يهدف الى التوسع في الصادرات وتحسين اقتصاديات مصانع القطاع العام . ومن ناحية ثانية و بسبب العجز المزمن في ميزان المدفوعات و وبسبب الصعوبات التي أضافها العدوان الإسرائيلي عام ١٩٦٧ ، نهج النظام الناصري في هذه الفترة سياسة جديدة للإصلاح النقدي تمثلت في خطين رئيسيين :

الأول إتخاذ إجراءات لزيادة العائد النقدي من التصدير عن طريق تقليل الهوة بين قيمتي الإستيراد والتصدير ، الأمر الذي أنعكس بدون شك على التبادل السلعي الذي إنكمش في عام ١٩٧٠ الى ( ٧.٦ % ) بالمقارنة بعام ١٩٦٦ . عند ذلك إنخفض الإستيراد الى ( ٢٦ % ) بينما إرتفع التصدير الى ٢٥ % . ويذكر " لوتسكيفتش " أن هذه السياسة كان لها نتائجها الإيجابية في أعوام ١٩٦٨ و ١٩٦٩ و ١٩٧٠ حيث زادت المعدلات الفعلية للتصدير عن المعدلات السنوية للإستيراد . اي منذ الهزيمة العسكرية وحتى وفاة عبد الناصر .

اما الطريقة الثانية فصلاح المسار النقدي فتمثلت في إحكام سيطرة الدولة على انفاق النقد وإدخال نظام الإقتصاد الموجه المتكشف . فابتداء من عام ١٩٦٧ وحتى يوليو ١٩٧١ تولت المؤسسة العامة للتجارة منح الموافقة النهائية على استخدام المستوردين للعملة الأجنبية و بعد التصديق على كل عملية من المجلس السلعي المختص . وقد أدت هذه السياسة الى تحسن خطير في ميزان المدفوعات الذي حقق زيادة لصالحه بمقدار ( ٥.٢ مليون جنيه ) عام ١٩٦٨ - لأول مرة في تاريخه منذ عام ١٩٥٤ . ويعلق " لوتسكيفتش " على ذلك قائلا : " وتعتبر مسألة القضاء على العجز في ميزان المدفوعات في ظل ظروف نضالية صعبة للقضاء على آثار العدوان الإسرائيلي " إنجازا " مستحيلا لمصر ( المزدوجات الصغيرة من عند لوتسكيفتش " .

ثالثا : الإصلاح في مجال التجارة الخارجية : تحليل مسار التجارة الخارجية هو أحد المؤشرات التي يمكن حسابها عند محاكمة مدي استقلالية أو تبعية إقتصاد ما . وهي مؤشر يمكن أن يؤكد أو ينفي ما يقول به البعض من إرتداد النظام الناصري عن خطه التنموي المستقل بعد الهزيمة العسكرية . لقد اتبع النظام الناصري - كما قلنا - سياسة قاسية لخفض الإستيراد وزيادة الصادرات . ولقد أدى نمو التصدير المصحوب بانخفاض الإستيراد ، وكذلك تعبئة المصادر الداخلية ، وارتفاع اسعار القطن والأرز في الأسواق العالمية ، أدى ذلك الى تراجع العجز في الميزان التجاري بشدة ، فقد تراجع هذا العجز في عام ١٩٦٨ الى ( ١٩.٣ مليون جنيه ) مقابل ( ٢٠٢.٢ مليون جنيه ) عام ١٩٦٦ . أما المفاجأة الحقيقية فهي ما حدث عام ١٩٦٩ عندما حقق الميزان التجاري " زيادة لصالحه " مقدارها ( ٤٦.٩ مليون جنيه ) - ولأول مرة في تاريخه - وربما المرة الأخيرة أيضا وفي عام ١٩٧٠ ظهر العجز مرة أخرى بمقدار ( ١٠.٩ مليون جنيه ) . ولكنه لم يبلغ أبدا ومنذ الهزيمة العسكرية النسبة التي كان عليها قبل النكسة عام ١٩٦٦ ( ٢٠٢.٢ مليون جنيه ) . الأمر الذي يوضح مدى الجهد الذي بذله النظام الناصري لتحسين وتصحيح أوضاعه الإقتصادية و على عكس ما تروج بعض الفئات اليسارية أو اليمينية المعادية . وقد يقول قائل : أنه لا بد من إدخال الدعم العربي الذي كانت تحصل عليه مصر بعد الهزيمة من الدول البترولية في الإعتبار عند حساب هذه الإصلاحات .. أليس كذلك ؟ على هذا الأمر يرد الإقتصادي والمفكر الراحل " عادل حسين " في كتابه " الإقتصاد المصري من الإستقلال الى التبعية " قائلا : " ... ان الإقتصاد المصري استطاع بعد النكسة ان يحد من العجز في ميزان العمليات الجارية ، واستطاع من خلال تحويلات الدعم العربي ( المعونات التي لا ترد ) أن يوجه جزءا كبيرا من العجز في ميزان العمليات الجارية ، فقلل بذلك من تورطه في اللجوء الى التسهيلات المصرفية ، ولكن ما يجب الإنتباه اليه هو أن ميزان العمليات الجارية قد حقق " فائضا " في السنوات ١٩٦٨-١٩٦٩ مع وجود الدعم . ولكنه عاد لحالة العجز في السنوات ١٩٧٠-١٩٧١-١٩٧٢ رغم وجود الدعم ، وهو ما يثبت أن أزمة العجز الجاري ظلت مطوقة خلال السنوات العصيبة التي تلت الهزيمة و لتعود الى الإنفجار بعد وفاة عبد الناصر عام ١٩٧٠ . ( عادل حسين ، الإقتصاد المصري من الإستقلال الى التبعية ، ص ٤٠ ) .

#### رابعا : استخراج البترول :

استطاع النظام الناصري التغلب على النقص الذي حدث عام ١٩٦٧ في مجال البترول نتيجة فقد آبار بترول سيناء ، وذلك بتشغيل الآبار البحرية بحقل مرجان في خليج السويس ، كما زاد هذا الإنتاج بإكتشاف حقل العلمين عام ١٩٦٧ . وهكذا بعد أن كان انتاج مصر من البترول قبل هزيمة يونيو ١٩٦٧ حوالي ( ٩.٥ مليون طن ) في السنة زاد الإنتاج الى حوالي ( ١٤ مليون طن ) عام ١٩٧٠ . وفي مجال تصدير البترول نقص تصدير البرول عام ١٩٦٧ من مصر الى ( ٧٥٥ ألف طن ) ولكنه عاد للزيادة عام ١٩٧٠ الى ( ٣.٥ مليون طن ) !!

#### خامسا : في مجال الزراعة :

على الرغم من الهزيمة العسكرية والضغط التي واحها النظام الناصري للتخلي عن سياسته الثورية تحت دعوى عدم تنشيط الصراعات الطبقيّة الداخلية ، إلا أنه اصدر في عام ١٩٦٩ قرارات تحديد الملكية الزراعية بحيث لا تزيد عن ٥٠ فدانا للفرد ومائة للعائلة الواحدة . وكان من أهم خصائص هذه المرحلة " الثالثة " من الإصلاح الزراعي ، انه بالإضافة الى تمليك الراضي الزراعي لصغار الفلاحين ، أمكن ضم أجزاء منها في شكل تعاونيات أو مزارع حكومية من أجل تحسين وتطوير طرق إستزراعها . ففي عام ١٩٦٦ غطت التعاونيات الزراعية حوالي ( ٧٠% ) من السكان المشتغلين بالزراعة وزاد عدد التعاونيات من ١٧٢٧ عام ١٩٥٢ مع أول قانون للإصلاح الزراعي - الى ( ٥٣٢٣ ) عام ١٩٧٠ .

## سادسا : مجال استصلاح الأراضي :

في مجال استصلاح الأراضي و تم في الفترة الأولى من الخطة الخمسية الأولى استصلاح ( ٥٤٦ ألف فدان ) من الأراضي الجديدة ، غير أنها لم تستغل بشكل كامل . وفي عام ١٩٦٥/١٩٦٦ تم بالفعل استزراع ( ٣٢٣.٥ الف فدان ) من حوالي ( ٧٣٤ ألف فدان ) تم استصلاحها حتى يوليو ١٩٦٦ . ولكن بعد الهزيمة وفي منتصف عام ١٩٦٨ زاد التوسع في استصلاح الأراضي الى ( ٨١٨ . ٢ الف فدان ) وزاد مع بداية ١٩٧٠ الى ( ٨٦٣.٣ ألف فدان ) . إعادة تركيب الصورة لعلنا أسهبنا أكثر من اللازم في سرد المؤشرات السابقة وما تحويه من أرقام ومعدلات وتفصيل . وكان هدفنا من ذلك تفحص وقائع الإتهام للناصرية ، ولعبد الناصر بالذات ، بالنكوص والإرتداد بعد هزيمة يونيو / حزيران ١٩٦٧ . وقد تكون الأرقام والمعدلات مفاجأة للبعض من الذين يستسهلون القاء التهم دون تمحيص أو تدبر لما يمكن أن تصنعه التعميمات والتبسيطات النظرية من آثار مخربة على الفكر وعلى التاريخ . ولكن تبقى كلمة في نهاية هذه الدراسة ( غير الناجزة ) هي أن تجارب التحرر الوطني الكبرى تتعرض الى صعوبات وعقبات وهزائم ( وهذا هو عظمتها الكبرى في التاريخ البشري ) . وقد تجبر على التوقف أو التراجع خطوات الى الوراء ، ولكنها ما تلبث ان تلتقط أنفاسها وتعاود الصمود والهجوم من جديد محتفظة دوما بنقاء ووضوح أهدافها الإستراتيجية . وهو ما يميز التجارب الأصيلة من التجارب المزيفة العابرة . ويميز أيضا الزعماء الحقيقيين من الزعماء المزيفين . وفي حالة التجربة التي ناقشناها هنا وهي تجربة الهزيمة العسكرية عام ١٩٦٧ ، فقد إتضح للجميع - بعد كشف الوثائق والمواقف الحقيقية - حجم التضليل الذي مارسته القوى المعادية من أجل تشويه التجربة العربية التي قادها عبد الناصر . لقد كان المميز الحاسم لعبد الناصر - في رأبي - هي قدرته المذهلة على تحويل التحديات التي تواجهه الى إنجازات تضاف الى رصيده شعبه قبل أن تضاف الى رصيده الشخصي . ان المعارك التي خاضها كانت كثيرة ، وربما كانت الخسائر ايضا ، ولكنه كان قادرا ومصمما على عدم الإنحاء أو الحياد عن طريق الإستقلال الوطني ومصالح الجماهير العربية الكادحة التي أحبته وأعطته مختارة كل عاطفتها حتى هذه اللحظة . لقد كان عبد الناصر يبدو " مختلفا " كل يوم ، ولكنه إختلاف نحو الأفضل .. نحو صعيد أكثر ثورية وجذرية. ألا نحتاج الآن ، في هذه الظروف ، أن نعطي شبابنا وأبنائنا من الأجيال الثقة في تاريخهم وفي قدرات أمتهم العربية المخترنة .. القدرات التي تنتظرهم لتفجيرها .

بلى !!!!!

\*\*\*